

## الليبراليون الجدد في سوريا

محمد سيد رضاص \*

أعلن أحد قادة حزب «العمل الشيوعي» في سوريا عام 1991 في سجن صيدنايا أنه «كان يأمل لو أن الجنرال شوارزكوف، قائد القوات الأميركية في حرب 1991، قد أكمل طريقه إلى بغداد لإسقاط صدام حسين، بدلاً من الاكتفاء بإخراج القوات العراقية من الكويت». كان المذكور أحد القياديين في الحزب المذكور الذين ضغطوا في الثمانينيات من أجل تبني التفسير السوفياتي للماركسية، وبعضهم يقول عنه إنه كان يحفظ كتاب «ما العمل؟» غيباً، ضد قياديين آخرين أرادوا الاحتفاظ بخط ماركسي بعيد عن موسكو. تأسس الحزب المذكور عام 1976 منذ أن كان باسم «رابطة العمل الشيوعي»، وهو أقرب إلى خط «اليسار الجديد» الذي كان رائجاً في الستينيات عالمياً. لا يمكن تفسير هذا القول الذي فيه تعويل على واشنطن، من دون حالة الاحتضار التي كانت تعيشها موسكو آنذاك قبل تفكك الاتحاد السوفياتي بعشرة أشهر. لم يكن هذا فقط نقلاً للندوة من الكتف الأيسر إلى الأيمن بالمعنى السياسي فقط، بل كان يعني انزياحاً أيديولوجياً من اليسار نحو اليمين واستبدال «الفاتيكان الموسكوفي» بأخر في البيت الأبيض. كان هناك موجة استغراب واستنكار عامة ضد هذا القول، كان يلتمسها كاتب هذه السطور عندما كان يلتقي بسجناء قادمين من صيدنايا وهو الآتي من القسم السياسي في سجن عدرا أيضاً للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا في فترة 1992-1994. ما كشفته الوقائع خلال ربع قرن لاحقة على هذا القول أظهر أنه كان الطلقة الافتتاحية لتيار «الليبرالية الجديدة» في سوريا، وليس مهماً إن كان صاحبه واعياً آنذاك لذلك أم لا. ليس هذا فقط بل كان محدداً للملامح: هجرة من تيار ماركسي سوفياتي، حتى عند من كان معارضاً لموسكو بين الشيوعيين والماركسيين، إلى تيار جديد يميني ومركز عالمي جديد، ولكنها هجرة مبنية على عملية سياسية وليست على عملية فكرية. سياسية تتولد فيها السياسة من خلال البذرة والرحم الفكريين.

كان العراق هو المناسبة ولكن السبب كان موسكو. خلال التسعينيات، بدأت تظهر ملامح أوسع لهذا التيار الليبرالي الجديد سورياً وعربياً من خلال طروحات بدأ ماركسيون منزاحون بطرحها: «نهاية

الأيديولوجيات». «السياسة لا تبني على منهج معرفي بل على خط سياسي فقط». «الحزب لا يبني على ثلاثية: فكر - سياسة - تنظيم، وإنما فقط على البرنامج وبالتالي يمكن لألوان فكرية متعددة أن تتعايش في الحركة السياسية الواحدة والأ يكون هذا مقتصرًا على التحالفات السياسية». في عام 1990 وفي كتاب «حوارات» أعطى القيادي الشيوعي اللبناني كريم مروة إلهاماً لهذه الآراء، ولكن المحاولة الكبرى كانت في سوريا في عام 1998 عند الدكتور جمال الأتاسي أمين عام «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي كان يضم خمس أحزاب هي: حزب «الاتحاد الاشتراكي العربي»، «الحزب الشيوعي - المكتب السياسي»، حزب «البعث الديمقراطي»، حركة الاشتراكيين العرب، حزب «العمال الثوري العربي»، لما طرح وثيقة في نيسان من العام المذكور لـ «تحويل التجمع من تحالف إلى حركة سياسية واحدة بألوان أيديولوجية متعددة». كان أكثر المتحمسين لهذا الطرح هم قياديون من «المكتب السياسي»، مع بعض من كان يدور في مداراتهم مثل ميشال كيلو، والجسم الكامل لـ «حزب العمال» الذي كان رمزاً منذ تأسيسه عام 1965 هو ياسين الحافظ. تم إغفال المشروع بسبب معارضة أغلبية كوادرس وجسم «الحزب الشيوعي - المكتب السياسي» والذين تعززت معارضتهم للمشروع مع خروج الأمين الأول للحزب رياض الترك من السجن في 30 أيار 1998 والذي أعلن في مقابلات صحفية عديدة، في جريدتي «النهار» و«الحياة»، بأنه لن يشتغل بالسياسة «إلا تحت راية الحزب الشيوعي».

هنا كان العراق المغزو والمحتل أميركياً عام 2003 هو الولادة الحقيقية لتيار «الليبرالية الجديدة» السوري، ويبدو أن عراق 1991 لم تكن بذورته كافية لتلك الولادة. في تلك الفترة نزلت إلى السوق الفكرية الطروحات التالية وكلها من ماركسيين وشيوعيين بدأوا بالتحول أو تحولوا نحو «الليبرالية الجديدة»، مثل: «الديكتاتورية قضت على العوامل الداخلية للتغيير، لذلك لا بد من الاستعانة بالخارج من أجل إحداث تحولات داخلية، الولايات المتحدة ترى في الديمقراطية وسيلة لتجفيف منابع الإزهاق الذي ضربها في 11 أيلول 2001، وهي آتية بجيوشها إلى المنطقة من أجل إعادة صياغة المنطقة كوسيلة لتحقيق ذلك، وليس من الخطأ التلاقي موضوعياً معها

في هذا، ما سقط يوم التاسع من نيسان 2003 بقوة الجيش الأميركي هو صدام حسين وليس بغداد وهذا طريق نحو «عراق جديد» يمكن أن يبني عليه في عموم المنطقة». بعد أسابيع من سقوط بغداد، كان هناك رأي عند قياديين حزب العمل الشيوعي التاريخيين هو التالي: «الدبابة

لم يكن «إعلان دمشق»  
بدلالاته يحوي فقط مراهنة  
على الخارج الأميركي

الأميركية الواقعة عند الحدود في البوكمال هي مثل الباص الذي يقف في استراحة حمص أثناء توجهه من حلب إلى الشام». يمكن أن يلخص هذا كله ما طرحه أحد قادة حزب «العمال الثوري العربي» قبل ثلاثة أشهر من بدء غزو العراق، هو جاد الكريم الجباعي ومن التلاميذ المخلصين لياسين الحافظ، تحت عنوان مكتف: «تهافت الدفاع عن العراق» (موقع «أخبار الشرق»، 24 كانون أول 2002)، وهو كان أيضاً من القادة المؤسسين عام 2000 لـ «لجان إحياء المجتمع المدني». لم يكن هؤلاء يملكون الثقل المعنوي لإحداث النقطة النوعية في تأسيس تيار «الليبرالية الجديدة السورية»، الذي بدأت ملامحه بالتشكل بقوة داخل «الحزب الشيوعي - المكتب السياسي» وحزب «العمل الشيوعي» وحزب «العمال الثوري العربي» و«لجان إحياء المجتمع المدني» مع تاركين من تنظيم خالد بكداش مثل الدكتور عبد الرزاق عيد. وهذه النقطة

كان الغزو الأميركي للعراق هو الولادة الحقيقية لتيار «الليبرالية الجديدة» السوري



## أموال «داعش»... كم تبلغ؟ وكيف حصل عليها؟

كاظم الموسوي \*

الحصول على الأموال وحركتها وتمويلها أو تصريفها هو أبرز المسكوت عنه في تأسيس التنظيم الإرهابي، الذي سُمي إعلامياً بـ «داعش»، ودور ذلك في نموه وتجميع عناصره وتوفير الخدمات وبناء مجموعاته وشراء الذمم والقلوب والعقول بتغليف طائفي ومذهبي ودعم خليجي، اتضح أكثر بعد الصراعات داخل مجلس التعاون، وبإشراف واستثمار الإدارة الأميركية. كيف حصل على الأموال ومن أين؟ خزنته وأرصده وإعلان وزارة أو ولاية له... ولماذا كان السكوت عن هذا الأمر شاملاً، من الحكومات ووسائل الإعلام، وحتى تلك المتضررة منه؟!

منذ بداية نزوح المجموعات الإرهابية إلى العراق وامتدادها إلى سوريا، كانت تستحصل على أموال شهرية وتجيئها بالقوة والتهديد، واعتالت عدداً من الرافضين لها أو الممتنعين عن الدفع الشهري. وكانت تلك العصابات تفرض «ضريبة» أو «جزية» على المسلمين وغير المسلمين شهرياً في المحافظات الغربية في العراق، بطرق شبه علنية، وتجبر، خصوصاً الأطباء والتجار والأكاديميين وغيرهم، على ذلك بتهديد وترغيب وتخويف وترهيب. وكانت هذه المجموعات قبل أن تدعى بهذا الاسم «داعش» تتسلم دعماً خليجياً معلناً

في الفضائيات تحت اسم العون والنصرة والمعونة والإغاثة والمساعدة، وترفع في العواصم الخليجية بوسترات وشعارات ولافتات بصور «الدواعش» الخليجيين، وبأسمائهم الصريحة، من شيوخ دين وأكاديميين وسياسيين طائفيين، زرعووا البذور وانتظروا طويلاً لمصير ودور خرابهم. وكانت هذه المجموعات الإرهابية قد بنت لها حواضن محلية، من بقايا أحزاب وتجمعات سياسية ودينية وتحت لافتات مختلفة، تجمعها أهداف وقناعات وتطلعات أجهها الاحتلال الصهيوني للعراق، والنزعات الطائفية والمذهبية والاثنية التي استغلها الاحتلال وإدارته ولعب على أوتارها سياسياته المعروفة، فرّق تسد، والصدمة والرعب، ومن ثم التمكن في الهيمنة والاستعمار.

أعلن مؤخراً عن كمية الأموال التي سيطر عليها «داعش» ولم يجر الحديث عنها لما قبل تلك الفترة، في أحيانها... ربما مرات قليلة وغير تصريحات ومقابلات تلفزيونية لمسؤولين محليين أو أشخاص تعرضوا لمخاطر حياتية جراء أساليب النهب والسيطرة وسرقة الأموال. وكذلك شيوع الصمت الرسمي المثير للريبة، كما هو حال المنظمات والأحزاب المشتبكة مع «داعش» في الكثير من الأنواب. ولأول مرة تعلن رسمياً أرقام عن الأموال التي كان الإرهاب يتصرف بها. بحسب وكالة «سيوتنيك»

الإخبارية، فقد كشف مصدر محلي (7 أ/ب/ أغسطس)، تتبع أموال «داعش» الإرهابي، داخل الموصل، عن ثلاثة مسارات لتحويلات مالية وصلت لـ «الدواعش» حتى مع اشتداد القتال للقضاء عليه في المدينة. وكالعادة تحفظ المصدر عن الكشف عن اسمه، إلا أنه قال: إن طريقة تحويل الأموال لتنظيم «داعش» كانت معقدة جداً، ولكنها ممكنة، صحيح أنها كانت تتم بأموال قليلة في نهاية عام 2016، والأشهر الأولى من السنة الحالية، لكنها تدفقت بشكل مستمر، حتى سقوط «خلافة» التنظيم وإعلان الموصل محررة منه بالكامل. وأوضح المصدر، أن الأموال التي وصلت إلى «داعش» ليست أكثر من (100-80) ألف دولار أميركي يومياً، وهذا الرقم المالي يعتبر قليلاً مقارنةً بالتي كان يحصل عليها التنظيم خلال أعوام سطوته ما بين (2014-2016) من خلايا

ناظمة له وتجار الأسواق أو التهريب وأطباء وأكاديميين وعناصر له، ومتعاطفين معه أو مجبرين عليه عبر مسارات معلومة. ذكر بعضها النائب البرلماني عن الموصل، عبد الرحمن اللوزي بالأسماء، حيث أكد على أسماء وزير اتصالات سابق، ومحافظ نينوى السابق، ونائب رئيس مجلس محافظة نينوى، ومدير مكتب وزير المالية الأسبق، المحكوم عليه قضائياً والمقيم خارج العراق، وآخرين يمكن العودة إليه في اليوتيوب أو عبر محرك البحث العالمي.

أما البنك المركزي العراقي، فقد أعلن (8 أ/ب/ أغسطس 2017) لأول مرة عن المليارات التي حصل عليها «داعش»، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات احترازية لحماية القطاع المصرفي والمالي خلال فترة سيطرة التنظيم. وقال في بيان له إن «الجهاز المصرفي العراقي تعرض ما بعد أحداث حزيران/ يونيو 2014، لانكاسة كبيرة بسبب سيطرة عصابات «داعش» على ثلاث محافظات هي نينوى والأنبار وصلاح الدين، إضافة إلى أجزاء مهمة من محافظة ديالى». وهذا يعني أن «داعش» سيطر على قرابة 121 من فروع المصارف الحكومية والخاصة بما فيها الفرع التابع للبنك المركزي العراقي». وأضاف أن «التقديرات في ضوء آخر الأوضاع المالية لفروع المصارف التي سيطر عليها «داعش» بأن إجمالي المبالغ التي كانت فيها، تقدر بحدود 856 مليار دينار، إضافة إلى أن قرابة

بلغ دخل التنظيم  
ملياري دولار سنويا